القضية الجنوبية - أمال وتحديات

بواسطة علي سعيد الأحمدي (/ar/experts/ly-syd-alahmdy)

سبتمبر
متوفر أيضًا باللغات:
English (/policy-analysis/southern-issue-yemen-hopes-and-challenges)

عن المؤلفين

علي سعيد الأحمدي (/ar/experts/ly-syd-alahmdy)

علي سعيد الأحمدي هو صحافي يمني جنوبي

تحليل موجز

سمح "مؤتمر الحوار الوطني" المنعقد عام 2014 بمناقشة مسهبة للقضية الجنوبية في اليمن ويتعيّن اليوم على كافة الجهات المساهمة في تطبيق الحلول التي تمّ التوصل إليها في المؤتمر وفي اتفاق الرياض المبرم في الآونة الأخيرة من أجل ضمان تحقيق حل عادل للقضية الجنوبية

في 25 كانون الثاني/يناير 2014 اختتم اليمنيون مؤتمر للحوار الوطني الشامل استمر أكثر من عشرة أشهر ناقش فيه ممثلون عن مختلف القوى السياسية والاجتماعية أعقد القضايا والأزمات المزمنة التي يعاني منها اليمن وفي مقدمتها القضية الجنوبية وخرج المؤتمر -الذي شكل الجنوبيون نصف أعضائه- بوثيقة إجماع وطني حظيت بدعم وتأييد دولي كبير تمثل في قرارات وبيانات مجلس الأمن التي جسدت الإجماع الدولي تجاه اليمن والتي كان أهمها القرار 2140 الذي صدر عقب الانتهاء من مؤتمر الحوار بأسابيع وتضمن عقوبات تحت الفصل السابع ضد المعرقلين للعملية السياسية

فتح مؤتمر الحوار الوطني مجالا واسعا لنقاش القضية الجنوبية وطرقها من جميع الجوانب التي تهم المواطن الجنوبي لتخرج من كونها قضية طرف فقد السلطة إلى كونها قضية شعب بكل تنوعاته وقد شارك في مراحل نقاش القضية الجنوبية التي اعتبرت من أهم قضايا الحوار الوطني فصائل وسياسيون من مختلف المكونات على امتداد المراحل السياسية التي مر بها الجنوب كما طرحت مسألة البحث في جذور القضية الجنوبية واستوعبت فيها رؤى المكونات والفصائل الجنوبية والوطنية المختلفة

وبرعاية من رئيس الجمهورية ودعم أممي وبحكمة وصبر المتحاورين نجح مؤتمر الحوار الوطني في وضع حلول للقضية الجنوبية هي أفضل ما أنتجه العقل السياسي اليمني حيث تم التوصل الى صيغة مشروع لدولة مدنية اتحادية ضامنة لحقوق جميع المواطنين شمالا وجنوبا

أما فيما يخص الجنوب فقد نجح مؤتمر الحوار الوطني في وضع حلول وضمانات من خلال مشروع الدولة المدنية الاتحادية لبت أهم ثلاثة مطالب مختلفة للجنوبيين وهي:

أولا: معالجة أخطاء إدارة الوحدة التي انتهجها نظام صالح بعد حرب 1994 حيث أعادت مخرجاتُ الحوار الوطني الجنوبَ الى قلب الشراكة الوطنية بالمناصفة مع الشمال في كافة سلطات الدولة العليا

ثانيا: منح المحافظات الجنوبية - من خلال نظام الأقاليم المتعدد- حقها في الشراكة في الثروة والسلطة الذي حرمت منها منذ 1967

ثالثا: معالجة مشكلة الإقصاء وآثار الصراعات الجنوبية المتراكمة من خلال إقرار المؤتمر لمبدأي المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية ووضع أسس بناء نظام مدني تعددي في مختلف مستويات الحكم الولائية والإقليمية والمركزية

لم تلق مخرجات الحوار الوطني طريقها الى التطبيق حيث قام الحوثيون بدعم من ايران وتحالف مع الرئيس السابق صالح بانقلاب عسكري على مخرجات الحوار الوطني وأسقطوا مؤسسات الدولة في العاصمة صنعاء في أيلول/سبتمبر 2014 وسيطروا على معظم مناطق الشمال وصولا الى مدينة عدن الجنوبية الأمر الذي واجهته القيادة الشرعية بدعم المقاومة الشعبية واستدعاء تحالف عربي واسع بقيادة المملكة العربية السعودية في أذار/مارس 2015. وخلال أربعة أشهر نجحت المقاومة الشعبية بدعم التحالف من طرد مليشيات الحوثي صالح من مدينة عدن والمحافظات الجنوبية الأخرى

انفتح الرئيس هادي بشكل كبير على المكونات الجنوبية التي لم تقبل بمخرجات الحوار من قبل وسعى لإدماجها في العملية السياسية وإشراك قياداتها في السلطة بمنحهم مقاعد في الحكومة وتسليمهم إدارة العاصمة المؤقتة عدن وعدة محافظات أخرى بهدف تجسيد مشروع الدولة اليمنية الاتحادية واقعا من المحافظات الجنوبية وصولاً لتحرير العاصمة صنعاء

لكن الأمور لم تسر بالشكل المطلوب حيث لم ينته عام 2016 حتى بدأت الخلافات تظهر بين الحكومة اليمنية وبعض دول التحالف وتحديدا دولة الإمارات العربية المتحدة وأصبحت المناطق المحررة ساحة للتنازع والاستقطاب بين الحكومة الشرعية وأحد حلفائها و في مثل هذه الأجواء تشكل المجلس الانتقالي الجنوبي بدعم إماراتي كامل ليصبح منذ تأسيسه في أيار /مايو 2017 بمثابة الواجهة السياسية للتشكيلات العسكرية الخارجة عن الشرعية في المحافظات الجنوبية وليدخل الجنوب منذ هذا التاريخ دوامة جديدة من الصراع بلغت ذروتها في آب/ أغسطس بطرد الحكومة الشرعية من مدينة عدن ثم حاولت قوات المجلس الانتقالي التمدد شرقاً باتجاه أبين 2019 وشبوة وحضرموت لكنها انكسرت وعادت للتمترس في العاصمة عدن وأجزاء من محافظات أبين ولحج والضالع

وجدت المملكة العربية السعودية نفسها بصفتها قائدة تحالف دعم الشرعية مسؤولة أمام هذا الوضع الذي أحد طرفيه دولة عضو في التحالف فوجهت دعوة للحكومة الشرعية وللمجلس الانتقالي لحوار تمخض عنه اتفاق سياسي وعسكري تم توقيعه في مدينة الرياض في نوفمبر 2019 يقضي بسحب المجلس الانتقالي لقواته من مدينة عدن مقابل اشتراكه في الحكومة الشرعية ومشاورات الحل السياسي

تعثرت اللجان المشتركة المكلفة بتنفيذ اتفاق الرياض بسبب انسحاب المجلس الانتقالي عن تنفيذ الشق العسكري وهنا دخل الطرفان مجددا في مواجهة مسلحة كانت ساحتها محافظة أبين التي شهدت معارك دامية لم تحسم لأي من الطرفين ثم تصاعدت الأحداث في جزيرة سقطرى الاستراتيجية انتهت بسقوط الجزيرة في يد قوات تابعة للمجلس الانتقالي وأصبحت الجزيرة خارج سلطات الحكومة الشرعية

عادت الوساطة السعودية من جديد بخطوة أطلق عليها آلية تسريع تنفيذ اتفاق الرياض قبلت بها الحكومة الشرعية وتم تعيين محافظ ومدير أمن لمحافظة عدن من مرشحي المجلس الانتقالي مقابل ضمانات سعودية أن يتم تنفيذ الشق العسكري وخروج قوات المجلس الانتقالي من عدن وعودة الأوضاع في جزيرة سقطرى الى وضعها السابق خلال شهر يتم بعدها تشكيل حكومة يشارك فيها المجلس الانتقالي

مع دخول شهر أيلول/سبتمبر الجاري انتهت المدة المحددة في الاتفاق ولم يتحقق أي تقدم في الملف العسكري والأمني ولا في جزيرة سقطرى وهذا يعقد المشهد ويجعل القيادتين اليمنية والسعودية أمام تحديات صعبة فإما أن ينجحا في تنفيذ اتفاق الرياض وتشكيل حكومة وعودتها الى عدن أو أنهما سيقفان أمام كارثة تعم اليمن بشكل عام بسبب تردي الاقتصاد اليمني وتدهور الجانب الصحي والتعليمي وغيره من الجوانب الخدمية وتنامي الكيانات المسلحة الخارجة عن القانون والمزعزعة للسكينة والأمن ويهيئ ذلك كله المناخ لجماعات العنف والإرهاب للعمل في ظل غياب مؤسسات الدولة

❖

موصى به

BRIEF ANALYSIS

Iran Takes Next Steps on Rocket Technology

/ /

◆

Farzin Nadimi

(/policy-analysis/iran-takes-next-steps-rocket-technology)

BRIEF ANALYSIS

Saudi Arabia Adjusts Its History, Diminishing the Role of Wahhabism

/ /

◆

Simon Henderson

(/policy-analysis/saudi-arabia-adjusts-its-history-diminishing-role-wahhabism)

BRIEF ANALYSIS

Targeting the Islamic State: Jihadist Military Threats and the U.S. Response

February 16, 2022, starting at 12:00 p.m. EST (1700 GMT)

◆

Ido Levy ,
Craig Whiteside

(/policy-analysis/targeting-islamic-state-jihadist-military-threats-and-us-response)